دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل: الواقع والتطلعات

غربي بن مرجي الشمري[1] و موسى محمد الحويطي[2]

(1) قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
(2) قسم العلوم الإدارية والإنسانية، كلية المجتمع، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية

الملخص

يعد الربط بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل مطلبًا مجتمعيًّا مهمًّا تسعى جميع الدول لتحقيقه، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف، والوقوف على دورها في سد احتياجات سوق العمل، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي؛ حيث تم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) بعد التأكد من صدقها وثباتها على جميع أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وعينة من مسؤولي التوظيف في القطاع الخاص بمجموع قدره (1053) استبانة، تم استعادة (618) استبانة، منها (426) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل.

كشفت نتائج الدراسة أن واقع كليات المجتمع يشير إلى اكتمال بنيتها التنظيمية والبشرية؛ فقد أكد أعضاء هيئة التدريس امتلاكها معامل وتجهيزات متطورة، وتقنيات اتصال حديثة، وأنها تتمتع برؤية ورسالة وأهداف واضحة، كما أكد أعضاء هيئة التدريس أهمية توفير مقررات متنوعة ومتطورة، وتطبيق نظم ومعايير الجودة الشاملة، ووضع خطط تطويرية متكاملة، كما رأى الطلبة أنها توفر المختبرات التي تساعدهم على اكتساب المهارات العلمية، وتوفر لهم العديد من الأنشطة، والإرشاد الأكاديمي، بينما تمثل دور كليات المجتمع من وجهة نظر مسؤولي التوظيف في السعي لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال متابعة مستوى خريجيها، والعمل على توافق تخصصاتها الحالية مع متطلبات سوق العمل؛ لأنها لا تلبي احتياجات سوق العمل من الوظائف التخصصية، ولم تستحدث تخصصات علمية وفقا لحاجات سوق العمل المتجددة.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتحسين واقع كليات المجتمع منها تفعيل دور كليات المجتمع في جامعة الجوف لتلبية احتياجات سوق العمل وتعرف احتياجاته ومتطلباته.

الكلمات المفتاحية: التخصصات العلمية، مسؤولو التوظيف.

المقدمة

تمثل الجامعات مراكز العلم والتطوير وتنمية المعارف والعلوم والمهارات، كما أنها منابع الإبداع والابتكار بما تضمه من نخبة المفكرين والعلماء، وبما تمتلكه من مختبرات ومكتبات ومراكز بحوث علمية لممارسة أنشطتها البحثية والتعليمية والتربوية، كما أنها بحكم وظائفها معنية بخدمة مجتمعها المحلي، وتسخير إمكاناتها في السعي لحل مشكلاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد طرأت العديد من التحولات العميقة في سوق العمل العالمي؛ تمثلت في بروز قوى مؤثرة في اقتصاد المجتمعات، منها ظهور الشركات العابرة للقارات، وعولمة الأسواق، والتقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات، مما أثر على هيكلة اقتصاديات الأسواق وفرض إعادة تنظيم الأعمال وخفض أعداد العمالة، كما جعل اكتساب الأفراد للخبرات والمهارات العالية شرطًا رئيسًا لدخول سوق العمل (أحمد وآخرون، 2011م، 279)؛ فأضحى الربط بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل مطلبًا مجتمعيًّا ملحًّا تسعى جميع دول العالم لتحقيقه على المستويات كافة (حنفي وآخرون، 2010م، 209)؛ مما وضع الجامعات أمام تحدٍّ ملزم في الاستجابة لهذا المطلب، والبدء في تشكيل رؤية شاملة وفلسفة جديدة للجامعة تعكس استجابتها للتغير الذي يحيط بها ويؤثر في رسالتها وأهدافها، وتبني الإدارة الجامعية لمفاهيم وقواعد جديدة تتناسب مع تحديات العصر، وتكسر الفروض البيروقراطية والتقليدية غير الفاعلة، وتسهم في ترتيب وتأهيل منظوماتها البشرية وتفعيل إمكاناتها المادية، إضافة للبحث عن صيغ ملائمة تحقق الربط الفعلي بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل ومتطلباته (زاهر، 2005م، 332).

وتعد كليات المجتمع إحدى تلك الصيغ التي سعت الجامعات من خلالها لتأهيل مخرجاتها لسد احتياجات سوق العمل؛ فهي بحكم تسميتها وفلسفتها الأكثر التزاما واستهدافا لهذا المجتمع وتلمس احتياجاته ومشكلاته، وتزويد أفراده بالمهارات الجديدة والأفكار والقيم (عربيات ومزاهرة، 2006م، 155)؛ ففلسفتها تنطلق من أهمية تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات المجتمع وخطط التنمية من الكفاءات البشرية

المؤهلة، كما أنها تركز على التحصيل الأكاديمي والتدريب المصاحب أثناء الدراسة في التخصصات التطبيقية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل (العوهلي وعبد القادر، 2010م، 8).

كما تقوم كليات المجتمع بتصميم وتطوير واستحداث برامج تأهيلية وفقا لاحتياجات سوق العمل، وتركز على الجوانب العملية والتطبيقية، وتستهدف خريجي الثانوية العامة وخريجي الجامعات من التخصصات النظرية وتعمل على إعادة تأهيلهم بما يتوافق مع الفرص الوظيفية المطروحة في القطاعين العام والخاص (الوطبان، 1429هـ، 5)، وتجسيدًا لذلك جاءت موافقة مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة يوم 5/ 3/ 1422هـ على إنشاء وافتتاح (13) كلية مجتمع؛ لتتمكن من استيعاب ما يقارب (13000) طالب في العام الدراسي، تضاف إلى خمس كليات للمجتمع تم افتتاحها في العام 1418هـ، وتسعى هذه الكليات إلى ربط التعليم العالي بخطط التنمية الشاملة من خلال ما يلي (السلطان، 1422هـ، 53-55):

- الإسهام في استيعاب أعداد الطلاب والطالبات المتزايدة باستمرار.
- تأهيل الطلاب بمؤهلات متوسطة يحتاجها سوق العمل في القطاع الأهلي.
- التقليل من النزوح إلى المدن الكبيرة؛ وذلك بنشر التعليم العالي في مناطق المملكة كافة.
- تقديم نمط جديد من التعليم يجمع بين التأهيل الأكاديمي والتدريب التطبيقي.

وانطلاقا مما ذكر آنفا ومن المسؤولية الاجتماعية لجامعة الجوف حيال مجتمعها المحلي فقد قامت مشكورة بدعم هذه الدراسة لفحص دور كليات المجتمع في تلبية احتياجات سوق العمل بمنطقة الجوف، ومدى استجابتها لمتطلباته وفق المستجدات والتطورات المحلية والعالمية وما تفرضه من تحولات.

مشكلة الدراسة

يواجه التعليم الجامعي في مطلع الألفية الثالثة مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية من ترسخ لمفهوم العولمة، وتحول في سوق العمل والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية، وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، إضافة إلى بروز تحديات تتصل بالزيادة في نسب بطالة الخريجين، والتوجه نحو الخصخصة، وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم الجامعي (العتيبي، 2010م، 252)، وفي ظل تلك التحولات أصبح سوق العمل يتطلب خصائص ومهارات عالية لتلبية احتياجات المهن المستحدثة، مما أوجب إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي والسعي لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل وفق أساليب وآليات فاعلة؛ فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن التحدي الأهم في مجال التعليم العالي يكمن في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح؛ حيث يفتقد التعليم هدفه التنموي من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات المطلوبة، كما يفتقد إلى الرؤية الواضحة والسياسات العملية التي تحكم العملية التعليمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003م، 52).

ومع تمسك الجامعات بالممارسات القديمة وعدم إعادة تجديد مناهجها، وضعف تقديمها للمهارات التي يحتاجها الطلبة للنجاح في سوق عمل معولم (الجرف،1433هـ، 153)، فقد استمر ازدياد الفارق بين التخصصات المتاحة وبين ما يتطلبه سوق العمل، وبدأت تظهر البطالة بشكل لافت لدى بعض الخريجين من حملة الدرجات الجامعية في بعض التخصصات، ولا سيما الدراسات الشرعية والإنسانية (القحطاني، 1422هـ، 189).

وعليه أوصت العديد من الدراسات والبحوث بإعادة النظر في التخصصات التي تقدمها كليات المجتمع كما أكدت أهمية ربط البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط باحتياجات سوق العمل (البقعاوي، 1425هـ، 33-39)، وإدراك تلك المؤسسات لضرورة تحقيق شراكة فاعلة مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية (الساكت، 2007م، 311)، كما أوصت بتقديم المزيد من الدراسات لتقييم كفاءة وأداء كليات المجتمع لأدوارها ومدى قدرتها على التكيّف النشط مع السوق (الرواف، 2008م، 21).

وحيث تعد البحوث الميدانية الموجهة هي العمود الفقري في خدمة الجامعة لبيئتها المحلية بما تستخدمه من أدوات ومقاييس دقيقة للتوصل لنتائج علمية وحلول لمشكلاتها واستثمار

مواردها؛ فقد أكدت العديد من الدراسات منها: (التركستاني، 1422هـ، والسلطان، 1422هـ، والقحطاني، 1422هـ) ضرورة قيام الجامعات بربط بحوثها العلمية بواقع مجتمعها ومشكلاته، والعمل على حلها، وتوجيه مشاريع الأبحاث العلمية التطبيقية في مراكزها البحثية المتخصصة لخدمة قضايا التنمية المحلية، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنسيق الفعال بين خطط التعليم العالي ومراكز الأنشطة الاقتصادية، بما يتيح تبادل الخبرات وبناء المعلومات، وتوجيه التخصصات نحو سوق العمل والتوسع في التدريب على المهارات العلمية والفردية التي يفرضها.

من هنا برزت الحاجة لإجراء دراسة ميدانية حول دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في إعداد مخرجاتها لتلبية متطلبات سوق العمل، وتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل؟

أهداف الدراسة

رمت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تعرف واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف.
2. الوقوف على دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في سد احتياجات سوق العمل.
3. تقديم توصيات من شأنها تفعيل دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في سد احتياجات سوق العمل.

أهمية الدراسة

برزت أهمية الدراسة في جانبها التطبيقي من خلال فحص واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف ومدى تحقيقها لاحتياجات سوق العمل المحلي، وتناولها لموضوع لم تفرد له دراسة مستقلة – من حيث بيئة التطبيق – في منطقة الجوف، كما تطرقت لزاوية أغفلتها الدراسات السابقة من حيث تناول دور تلك الكليات من خلال مدخل تفاعلي يربط بين إمكاناتها المعرفية والمادية، ودرجة وعي العاملين فيها وطلبتها ومسؤولي التوظيف في سوق العمل بذلك، كما تعد دراسة موجهة لخدمة المجتمع المحلي وبحث مشكلاته، إضافة لما يمكن أن تسهم به توصياتها في خدمة متخذي القرار في جامعة الجوف حيال ذلك، والإسهام في إثراء المكتبة العربية من البحوث الميدانية في موضوعها.

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة وفقا لأهدافها إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة؟
2. ما دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في سد احتياجات سوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التوظيف في القطاع الخاص؟
3. ما التوصيات التي من شأنها تفعيل دور كليات المجتمع بجامعة الجوف لسد احتياجات سوق العمل وآليات تنفيذها؟

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصر موضوعها على دور كليات المجتمع في سد احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات، دون التطرق للأدوار الأخرى التي تقدمها كليات المجتمع بجامعة الجوف.

الحدود البشرية: اقتصرت على أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، والطلبة (ذكور وإناث) في كليات المجتمع بجامعة الجوف، وعينة من مسؤولي التوظيف بمؤسسات القطاع الخاص في منطقة الجوف.

الحدود الزمانية: تم تطبيق أدوات الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1432هـ / 1433هـ.

مصطلحات الدراسة

استخدم الباحثان المصطلحات التالية في الدراسة:

الدور: هو سلوك متوقع من قبل العضو، يقوم به مراعيا المعايير الاجتماعية السائدة في الجماعة وتطلعاتهم ومتطلباتهم وتنظيمهم الاجتماعي (سليمان، 2010م، 5)، ويعرفه الباحثان إجرائيا بأنه الجهد الذي تقوم به كليات المجتمع بجامعة الجوف من خلال برامجها التأهيلية والانتقالية لغرض الإسهام في سد حاجة سوق العمل المحلي من العمالة الماهرة.

كليات المجتمع: «هي إحدى مؤسسات التعليم العالي التي تسعى لتحقيق رغبات الطلبة بمواصلة الدراسة الجامعية وتلبية حاجات التنمية الاقتصادية من الكوادر البشرية المؤهلة من خلال برامج تعليمية متنوعة أكاديمية وفنية تتصف بالشمول والمرونة في مستوى السنتين الجامعيتين الأوليين، إضافة إلى برامج فنية متخصصة تحدد مدة كل منها على ضوء نوع البرنامج وأهدافه» (الوطبان، 1429هـ، 3).

ويعرفها الباحثان إجرائيا بأنها كليات تابعة لجامعة الجوف وتقدم برامج انتقالية وتأهيلية ضمن منظومة كليات الجامعة الأم في محافظات المنطقة، وهي: كلية المجتمع بسكاكا وتقدم برامجها للطلاب والطالبات، وكلية المجتمع بالقريات وتقدم برامجها للطلاب، وكلية المجتمع بطبرجل وتقدم برامجها للطلاب والطالبات.

جامعة الجوف: هي إحدى الجامعات السعودية ويقع مقرها الرئيس في مدينة سكاكا بمنطقة الجوف وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي، وتأسست بموجب المرسوم الملكي الصادر عام 1426هـ القاضي بتحويل جميع كليات التربية والمعلمين والمجتمع للبنات التابعة لوزارة التربية والتعليم والكليات التابعة لجامعة الملك سعود في منطقة الجوف تحت مسمى جامعة الجوف.

احتياجات سوق العمل: هي الحالة التي تمثل حجم الطلب من القوى العاملة بكافة تخصصاتهم ومهاراتهم من جميع المؤسسات العامة والخاصة في فترة زمنية معينة (البقعاوي، 1425هـ، 61)، ويعرفها الباحثان إجرائيا بأنها الحالة التي تمثل حجم الطلب من الكوادر البشرية المتخصصة الماهرة التي يحتاجها سوق العمل في منطقة الجوف من مخرجات كليات المجتمع بجامعة الجوف.

الإطار النظري

شهد المجتمع العالمي المعاصر العديد من التحولات المتسارعة والمتداخلة في المجالات العلمية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والسياسية تمثلت في التطور المذهل في تقنيات الاتصال ووسائل الإعلام، والنمو السريع في مجالات المعرفة المختلفة والتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، والانتقال لمفهوم الجودة بمعاييره الصارمة من الاقتصاد إلى التعليم، وتدويل التعليم العالي، إضافة إلى التحول في علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المدني، وبروز الشراكة والتحالفات والخدمات المتبادلة بينهما، وما فرضته من استجابة لمتطلبات برامج التنمية (عمار، 2009م، 41).

وفي ضوء تلك العلاقة العضوية والتبادلية بين الجامعات، بوصفها مراكز إعداد وبحث وتطوير، وبين مواقع الإنتاج والخدمات، بوصفها مراكز التطبيق والممارسة المهنية فإن التخطيط للتعليم الجامعي والعالي يتطلب إدراكا متعمقا للتغيير في ضوء المحاور التالية (زاهر، 2005م، 331):

- **تعزيز سياسات التوسع في التعليم**: بوصفه مفتاحا للحراك الاجتماعي، وملبيا لحاجات الاقتصاد المتقدم، وموفرا لمقومات عملية تحديث المجتمع.
- **تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها**: من خلال مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم ولاسيما أساليب التعلم الذاتي، والاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما.
- **توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع**: من خلال السعي إلى تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلاب والباحثين نحو البحث وحل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة.
- **تجويد التعليم العالي**: من خلال تقويم الأداء الكلي للجامعات ووضع نظم وإستراتيجيات واضحة لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي (عيسان، 2006م، 10).

من هنا سعى مخططو التعليم العالي في الدول المتقدمة والنامية لإيجاد صيغ لتنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات المجتمع وخطط التنمية من الكفاءات البشرية المؤهلة، فكان نمط كليات المجتمع أحد أنماط التعليم العالي التي أُوجدت لتحقيق هذا الهدف (الرواف، 2008م، 26).

وقد ظهرت كليات المجتمع بداية الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن العشرين كامتداد للمدارس الثانوية، وكانت أول كلية من هذا النوع هي كلية المجتمع في Joliet College Community بولاية إلينوى عام 1901م، وكان الهدف من إنشائها إضفاء

الطابع الديمقراطي على التعليم العالي من خلال تطبيق سياسة الباب المفتوح في قبول الطلاب، كما صاحب ظهورها فترة الكساد الكبير الذي شهده العالم في ثلاثينيات القرن العشرين فكان لها دور كبير في تأهيل الأفراد وتدريبهم للتخفيف من حدة انتشار البطالة (حنفي وآخرون، 2010م، 215).

أما نشأة كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية بمفهومها الواسع وبما تعنيه من تنوع في التخصصات الجامعية المتوسطة فلم تظهر إلا حديثا؛ حيث صدرت الموافقة السامية عام 1418هـ متضمنة الموافقة على إنشاء خمس كليات للمجتمع هي: كلية المجتمع بتبوك وتبعت جامعة الملك عبد العزيز، وكليتا المجتمع بحائل وحفر الباطن وتبعتا جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وكلية المجتمع بجازان وتبعت جامعة الملك خالد (الرواف، 2008م، 37)، وكلية المجتمع بالجوف وتبعت جامعة الملك سعود، ثم توالى إنشاء تلك الكليات حتى شملت الكثير من مناطق ومدن ومحافظات المملكة، تلا ذلك ربطها أكاديميا وإداريا بالجامعات الناشئة في مناطقها بهدف ضمان النوعية والجودة والتميز في الخطط الدراسية التي تقدمها تلك الكليات.

كما تعد كليات المجتمع من الكليات الشاملة؛ إذ تتنوع البرامج الدراسية بين كلية وأخرى تبعا لمتطلبات البيئة المحيطة بالجامعة، إلا أنها تتفق في تقديم التعليم الجامعي وفق مسارين هما:

المسار التأهيلي: ويهدف لتأهيل الطلاب في التخصصات التي تلائم متطلبات التنمية في المجتمع المحلي بعد دراسة عامين أو ثلاثة بحسب متطلبات برامجها وتنتهي بمنحه درجة الدبلوم.

المسار الانتقالي: ويهدف إلى إكساب الطلاب المعارف التخصصية في جزء من خطة أحد البرامج التي تقدمها الجامعة لمدة عامين دراسيين ثم تتاح للمتميزين منهم فرصة الانتقال إلى الكلية التي تقدم البرنامج للحصول على درجة البكالوريوس (الرشود، 1431هـ، 42).

كما تقوم كليات المجتمع بمجموعة من الوظائف من أهمها وظيفة التعليم المستمر؛ إذ توفر فرصا للتعليم خارج إطار الشهادات عن طريق تدريب وإعادة تدريب من هم على رأس العمل، والوظيفة التثقيفية عن طريق إعداد مقررات أو برامج تقدمها لشرائح المجتمع المختلفة (أحمد، 2011م، 234).

ويمثل سوق العمل تلك المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها الطاقات البشرية أو الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالعمل في المجالات المختلفة، ويتكون من جانبين هما: العرض ويعني القوى العاملة المؤهلة والمستعدة للعمل، والطلب ويمثل حاجة المنشآت والمؤسسات الوطنية لهذه القوى العاملة (البقعاوي، 1425هـ، 24)؛ فقد برزت بعض الاختلالات في سوق العمل في المملكة العربية السعودية مثل عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وضعف التنسيق بين الجامعات والمنشآت الصناعية والخدمية؛ فهناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توفرها الجامعة، وأخرى متوافرة ولا تجد فرصا للعمل، إضافة إلى تركيز التعليم الجامعي على المعارف والمعلومات، وإهمال المهارات والسلوكيات (الفحام، 1430هـ، 108)؛ وعليه، فمشكلة التوظيف تكمن في العرض، وليس في الطلب؛ إذ لا زال القطاع الخاص يعتمد على العمالة الوافدة بالدرجة الأولى، بسبب ضعف كفاءة مخرجات التعليم، وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل.

وهنا يقع على عاتق التعليم الجامعي عبء إعداد وتخريج القوى البشرية المؤهلة التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل ذي الطبيعة المتغيرة باستمرار (حنفي وآخرون 2010م، 232)، مما يحتم التنويع والمرونة في سلم المهارات لمواكبة تلك التغيرات وتحقيق متطلباتها.

وقد حدد المالكي وعجور (2010م، 67-72) المهارات الأساسية Key skills التي يحتاجها سوق العمل في المملكة العربية السعودية، والتي يجب تضمينها في مقررات البرامج الجامعية، وتتمثل -وفقا للمعايير الأكاديمية التي وضعتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي- في المهارات المعرفية، والقدرة على التواصل وتحمل المسؤولية، ومهارات الاتصال، ومهارات استخدام وسائل تقنية المعلومات، بالإضافة إلى مهارات إدارة المهنة Management skills ومنها مهارة التفكير والمراجعة، والتخطيط واتخاذ القرارات، والإبداع والاستفادة من الفرص، والتعليم المستمر.

وفي سبيل تحقيق التوازن بين مخرجات الكليات وسوق العمل قامت الجامعات السعودية بإعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات من خلال دمج بعض الأقسام، أو فصل بعضها عن بعض، وتركيز افتتاح الكليات والأقسام الجديدة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل التخصصات الطبية والهندسية والعلوم الطبيعية، كما توسعت الجامعات السعودية في استحداث كليات المجتمع؛ حيث زاد عددها من (20) كلية في العام الجامعي 1423 / 1424هـ إلى (52) كلية في العام الجامعي 1429/ 1430هـ، بزيادة مقدارها (160 %) خلال خمس سنوات (العوهلي وعبد القادر، 2010م، 8-10)، وغالبًا ما يكون سوق العمل هو الذي يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي استحداث برامج تعليمية وتدريبية لتأهيل الكوادر البشرية التي يحتاج إليها (إبراهيم، 2010م، 308).

كما توجد العديد من المحاور التي لا بد من الارتكاز عليها في عملية التخطيط لتوجيه التعليم العالي بما يخدم متطلبات المجتمع، منها المراجعة الدورية لإستراتيجيات التعليم العالي وتعرف مدى ملاءمتها مع متطلبات كل مرحلة، والدراسة الشاملة لواقع ومستقبل احتياجات سوق العمل داخليا وإقليميا، وتحديث أنظمة التدريس الجامعي، والتنوع في عملية الأساليب واستخدام وسائل وتقنيات متعددة بما يكفل اكتساب المهارات المطلوبة، والعمل على تفعيل وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات ووجهات الاختصاص بسوق العمل (المقداد، 2010م، 17).

وقد أوردت أحمد وآخرون (2011م، 306) بعض العوامل التي يمكن أن تسهم في إعداد مخرجات التعليم الجامعي الملائمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، منها: تجويد التعليم الجامعي فيما يتعلق بتعلم الطالب، وتعديل محتوى المناهج التعليمية وفقا لمتطلبات سوق العمل؛ بحيث تدعم احتياج الدارسين من المهارات الأساسية اللازمة لممارسة المهن المختلفة، ووضع نظام معلومات فاعل يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة تجاه سوق العمل، وربط مناهج التعليم الجامعي، وبرامج التدريب بقطاعات العمل المناظرة عن طريق تطبيق «التعليم المتبادل» حيث يتردد المتعلم بين الجامعة وبين مؤسسات العمل حتى يتم تخرجه.

أما أبو كليلة (2007م، 30) فترى أنه يمكن إعادة التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل من خلال مدخل القوى العاملة Manpower Requirement حيث يهتم بتوفير القوى البشرية اللازمة لمقابلة احتياجات سوق العمل من خلال:

- إجراء دراسات مسحية لتحديد الاحتياج من العمالة خلال سنوات الخطة.
- التقويم الدوري للعمالة والمهارات اللازمة لها وفقا للمهن المختلفة.
- حساب الأهداف التعليمية (أي ترجمة الاحتياجات إلى أهداف تعليمية).

في ظل هذه المنظومة يجب أن تتبنى الجامعات نظاما يتسم باللامركزية ويساعد على الإنجاز واتخاذ القرارات وحل المشكلات على مستوى الوحدات المختلفة بما في ذلك مجالس الكليات والأقسام الأكاديمية، ويتيح مرونة واسعة لهذه الوحدات للتفاعل بصورة مباشرة مع حاجات المجتمع ومؤسساته (السلطان، 2008م، 253)، كما أصبح لزاما مبادرتها للتأسيس لشراكة حقيقية مع سوق العمل ترتكز على التبادل المشترك للخبرات وبحث طبيعة العلاقة بينها، وحاجة كل جانب من الآخر، إضافة إلى التعاون في وضع السياسات والإستراتيجيات والإجراءات العملية التي تحقق الأهداف المشتركة.

الدراسات السابقة

دراسة باعلوي (2004م) التي استهدفت تقييم مستوى خريجي جامعة صنعاء من خلال استخدام مدخل تسويقي يتم فيه النظر إلى الكليات التابعة لجامعة صنعاء كوحدات إنتاجية لديها وسائل ونظم تستخدم في إنتاج خريج بمواصفات وخصائص معينة، وجاءت أهم نتائجها لتعكس أهمية تقييم مستوى الخريج من الناحيتين العلمية والعملية كنقطة للبدء نحو تحسين وتطوير مستواه بحيث يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل من خلال إحداث تغييرات في واحد أو أكثر من وسائل ونظم الإنتاج التي تؤثر على هذا المستوى كالهياكل التنظيمية ومراكز اتخاذ

القرارات.

دراسة البقعاوي (1425هـ) وهدفت إلى تعرف جهود مؤسسات ومنظمات السعودة في المملكة، ودورها في توطين الوظائف، وفقا لمرئيات مسؤولي القطاع الخاص، وتوصلت لنتائج أهمها أن سوق العمل يواجه عدة عقبات تمثلت في عدم مناسبة مخرجات التعليم العالي لمتطلباته، كما أن الهياكل التنظيمية والإدارية القائمة على خدمات سوق العمل تفتقر إلى القدرة اللازمة لمعالجة تعقيدات وعدم مواكبة المخرجات التعليمية للأعداد والنوعيات المطلوبة من الوظائف.

دراسة الشمري (1427هـ) وهدفت لوصف واقع كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية، وعرض أبرز التجارب العالمية التي أخذت بهذا النمط، وأظهرت نتائجها أهمية تحديد المواصفات التي ينبغي أن تتوافر في أهداف كليات المجتمع، كالمرونة والتنوع والتغير المرحلي، وتأسيس قنوات للتواصل المستمر بين مسؤولي البرامج بالكليات وسوق العمل، وضرورة تقديمها لصيغ متعددة من التدريب؛ كالتدريب التحويلي، وإعادة التدريب، والتدريب على رأس العمل، وتكوين مجلس إدارة في كل كلية مجتمع يضم جميع الأطراف ذات العلاقة بالتوظيف بالمنطقة.

دراسة الزيادات (2007م) وسعت إلى تحديد أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الجامعات العربية والمؤثرة على سوق العمل، والعلاقة بين المقررات التعليمية وطبيعة الخطط، وتوصلت لعدة نتائج أهمها عدم التوافق الراهن بين مخرجات النظام التعليمي والمهارات المطلوبة لسوق العمل، وأهمية إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين قطاع سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي، وحصر احتياجات سوق العمل، وتسويق قدرات ومهارات الخريجين وتعزيز الثقة بهم.

دراسة الرواف (2008م) هدفت إلى تعرف مدى تحقيق كليات المجتمع للبنات لحاجة سوق العمل في منطقة الرياض من وجهة نظر الهيئة التعليمية، وأوضحت نتائجها وجود انخفاض في درجة ملاءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل السعودي، وعدم توزيع الطالبات بين التخصصات النظرية؛ مما أدى إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وقصور كليات المجتمع للبنات في تحقيق حاجة سوق العمل من المهن التي يحتاجها.

دراسة Duane and Andrew (2008) التي هدفت إلى تحديد متطلبات سوق العمل لخريجي كليات المجتمع ووضع دليل للقادرين والراغبين في العمل للمطابقة بين المتطلبات والمهارات، وتوصلت الدراسة لنشر دليل للقادرين والراغبين في العمل من خريجي كليات المجتمع في ضوء حركة دخول وخروج طالبي العمل لتلك السوق من أصحاب المؤهلات التي تلبي احتياجات قطاعات عريضة من المجتمع، كما أكدت الدراسة أن كليات المجتمع تعد من أكثر مؤسسات التعليم العالي مرونة واستجابة لحاجات ومتطلبات سوق العمل.

دراسة King- Bailey (2009) التي هدفت إلى تقييم أثر برامج العمل القائم على التعلم كما يراها الطلاب وأرباب العمل المشاركون في العمل القائم على التعلم في كليات المجتمع الريفية بولاية ميسيسيبي، وأكدت نتائجها دور كليات المجتمع في تزويد طلابها بالمهارات التكنولوجية اللازمة في بيئة العمل، وربط برامج الدراسة الأكاديمية بخبرات العمل الحقيقية لتوجيه اهتمامات الطلاب نحو المهن، كما أكدت أهمية المهارات المختلفة كمهارات الاتصال الفعالة والأخلاقية، ودعمها لقدرات الموظف على القيام بأعماله بكفاءة وفعالية.

دراسة عبدالحميد (2009م) وهدفت إلى تحديد مدى فاعلية تطوير البرامج الدراسية في ظل معايير الجودة التعليمية لإمداد سوق العمل بمخرجات تعليمية قادرة على مواجهة التحديات العالمية، وأظهرت نتائجها تأثير كفاءة المخرجات الجامعية التي تستند مهاراتها إلى احتياجات سوق العمل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تطوير البرامج الدراسية وتنمية مهارات الطالب معرفيا ومهاريا ينعكس على تأهيله لسوق العمل، كما أبرزت أهمية التعاون والتواصل بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات المهنية في غرس قيمة الانتماء لدى خريجي الجامعات تجاه مجتمعهم.

دراسة Bahar and Selin (2010) وهدفت إلى توضيح آثار سوق العمل على تحديد مستوى المعرفة والمهارة لدى خريجي كليات المجتمع من خلال نقل التكنولوجيا وانتشارها عبر

الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، وقد توصلت نتائجها إلى أن سوق العمل يؤثر في تحديد مستوى المعارف والمهارات المطلوبة لخريجي كليات المجتمع، ومن ثم تصميم برامجها ومقرراتها الدراسية بما يستوعب تلك المعارف والمهارات الجديدة.

دراسة الظاملي وآخرون (2010م) وهدفت لفحص أحد أهم مكونات نظام التعليم الجامعي وهي «المخرجات»؛ بهدف قياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف، وتوصلت لعدد من النتائج كان أهمها اتفاق آراء العينة على أن كليات المجتمع هي إحدى مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج متنوعة ومختلفة تؤهل الطالب للانخراط في سوق العمل بعد استيفائه متطلبات البرنامج التأهيلي الذي يتراوح عادة بين سنتين إلى ثلاث سنوات، كما تتضمن برامج تهيئ الطالب لاستكمال الدراسة الجامعية بعد أن يمضي فيها عامين، وذلك خلال المسار الانتقالي.

دراسة المقداد (2010م) التي استهدفت إيضاح واقع السياسة العامة التي انتهجتها الحكومة الأردنية تجاه تحقيق التنمية من خلال التعليم العالي وربطه بمتطلبات سوق العمل، وخلصت إلى العديد من النتائج تمثل أبرزها في عجز المؤسسات التعليمية في الأردن عن تحقيق مخرجات ذات جودة مقبولة؛ بسبب ضعف علاقتها بسوق العمل، وأنها دون المستوى الذي يكفل تحقيق مخرجات تتوافق مع جميع المجالات الاقتصادية لسوق العمل، كما أن الإستراتيجيات الموضوعة يواجهها العديد من التحديات التنظيمية والمادية.

دراسة الرشود (1431هـ) وهدفت إلى تعرف الوضع الأمثل للبرنامج التأهيلي بكليات المجتمع لإعداد خريجيه للعمل في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت لنتائج أهمها عمق الفجوة بين مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل، كما أشار واقع تلك الكليات إلى أنه يصب باتجاه التثقيف النظري ويبتعد عن الممارسة والتدريب، كما حددت الدراسة الشروط المعيارية العامة للوضع الأمثل للبرنامج التأهيلي في ستة محاور كالتالي: محور الرسالة والأهداف، ومحور القبول والإرشاد الأكاديمي، ومحور الخطة الدراسية، ومحور أعضاء هيئة التدريس، ومحور مصادر التعلم، ومحور التقويم.

دراسة العوهلي وعبد القادر (2010م) وسعت إلى رصد مسيرة الجامعات في المملكة خلال الفترة بين (1418- 1428هـ)، وتحليل التحديات التي واجهتها، وقد أبرزت نتائجها المتغيرات والتحديات التالية: تزايد الطلب على التعليم العالي واختلال العرض والطلب، وزيادة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وضعف مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم، كما أكدت استجابة الجامعات لتلك التحديات من خلال الإستراتيجية التي اتخذتها وزارة التعليم العالي، وما انبثق عنها من برامج تطويرية.

دراسة المالكي وعجور (2010م) التي هدفت إلى تحديد المهارات اللازمة للحصول على المخرجات الجامعية المتميزة التي يحتاجها سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وأبرزت أهم نتائجها ضرورة تحديد المهارات المستهدفة في ضوء المعايير الأكاديمية التي يرتكز عليها البرنامج التعليمي وتضمينها في المقررات عند تصميمها، وتطبيق أساليب وآليات فاعلة للتوجيه المهني، ليتماشى ذلك مع رغبة أصحاب سوق العمل الحالي في خريجين على مستوى عال من المهارات الأساسية Key skills، بالإضافة إلى مهارات إدارة المهنة Management skills.

دراسة الزعبي (2011م) وهدفت إلى تعرف بعض أسباب الفجوة بين مخرجات الجامعات السعودية والحاجات الراهنة في سوق العمل، وأبرزت نتائجها الحاجة لمراجعة وتطوير وتحديث المناهج وطرق التدريس، واستخدام أنماط تعليمية تحقق الهدف في تلبية احتياجات سوق العمل، كما أبرزت أن أهم أسباب الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل هو توجه الطلاب نحو تخصصات العلوم الإنسانية على حساب تخصصات العلوم البحتة والتقنية.

دراسة Guivarch and Crassus (2011) حول أعباء ومسؤوليات وإجراءات تحسين وتعديل برامج كليات المجتمع في ظل جمود سوق العمل وانخفاض حركة نمو العمالة به، وأكدت نتائجها ضرورة الخروج عن الأنماط التقليدية في التأهيل والتوظيف لحماية البيئة المحلية من الركود والكساد والبطالة، وتأكيد ضرورة تحسين مستوى

مهارات خريجي كليات المجتمع، والوقوف على وصف الوظائف التي يحتاجها سوق العمل، وتهيئة البيئة التعليمية المناسبة لتأهيل خريجيها لسوق العمل من خلال نشر ثقافة التكيف مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

دراسة Silvia and Iqbal (2011) حول الأدلة العملية لانخفاض متوسط معدل العمالة والتوظيف في سوق العمل بالولايات المتحدة خلال الفترة من 1970-2009م، وجاءت نتائجها تشير لأسباب انخفاض متوسط معدلات توظيف خريجي كليات المجتمع في سوق العمل بالولايات المتحدة والتي تتمثل في زيادة أعداد الخريجين من التخصصات التي يقل الطلب عليها، واعتماد برامج ليست على صلة قوية بواقع سوق العمل، وعدم الالتزام بمعايير الجودة في تحقيق مهارات خريجيها، ومن ثم عدم المواءمة بين المهارات المتاحة وتلك المطلوبة لسوق العمل، وعدم رصد ميزانيات كبيرة لتطوير مهارات العمالة الحالية.

دراسة Bankston and Carl (2011) وهدفت إلى توضيح تأثير الاعتماد والدعم الحكومي والمجتمعي كبير الحجم على زيادة جودة مخرجات التعليم العالي وانخفاضها، وتفسير العلاقة الارتباطية بينهما، وجاءت أهم نتائجها مؤكدة أن زيادة الدعم المالي من منظمات المجتمع تؤدي مباشرة لتحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي- ومنها كليات المجتمع- مما يؤدي لسرعة استيعابها من قبل مؤسسات العمل، ومن ثم زيادة معدلات التوظيف.

التعليق على الدراسات السابقة

تتسم هذه الدراسات بالتنوع والشمول على المستويات: العالمي والعربي والوطني، ويوجد قاسم مشترك بينها يتمثل في السعي لتعرف احتياجات ومتطلبات سوق العمل من خريجي كليات المجتمع، والذي يمثل الدور المستهدف لهذه الكليات.

كما اتفقت غالبية الدراسات على وجود فجوة بين احتياجات ومتطلبات سوق العمل من جهة، ونوع وجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، ومنها دراسة الشمري (1427هـ) التي وصفت واقع كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية، ودراسة الرشود (1431هـ) التي أبرزت الوضع الأمثل الذي يجب أن يكون عليه البرنامج التأهيلي لإعداد خريجيه للعمل في القطاع الخاص، ودراسة المالكي وعجور (2010م) التي حددت المهارات اللازمة للحصول على المخرجات الجامعية المتميزة التي يحتاجها سوق العمل السعودي، ودراسة الظالمي وآخرون (2010م) التي سعت لقياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف.

بينما اختلفت بيئة بعض الدراسات عن بيئة الدراسة الحالية؛ مما أتاح الاطلاع على تجارب مختلفة، وهي كالتالي: دراسة Duane and Andrew (2008)، ودراسة King- Bailey (2009)، ودراسة Bahar and Selin (2010)، ودراسة Guivarch and Crassus (2011)، ودراسة Silvia and Iqbal (2011)، ودراسة Bankston and Carl (2011).

كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لدور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل المحلي، من حيث بيئة التطبيق، والأهداف، كما استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في أدبيات ومنهجية الدراسة وتصميم أدواتها.

منهج الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية التي خضعت للدراسة تعبيرا كميا وكيفيا، يعمد إلى كشف العلاقات بين أبعادها من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره من خلال تطبيق استبانات لجمع المعلومات عن محاور الدراسة وأبعادها (عبيدات وآخرون، 2012م، 63).

أفراد الدراسة

شملت الدراسة مسؤولي التوظيف في شركات ومؤسسات القطاع الخاص والتي تمثل سوق العمل بمنطقة الجوف، وجميع أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، وطلبة كليات المجتمع بجامعة الجوف، والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد الدراسة من الفئات الثلاث.

جدول (1): توزيع أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة ومسؤولي التوظيف بالقطاع الخاص

الفئة	بيان	سكاكا	طبرجل	القريات	المجموع
أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم بكليات المجتمع	أستاذ	-	-	-	-
	أستاذ مشارك	1	1	-	2
	أستاذ مساعد	3	8	9	20
	محاضر	10	9	9	28
	معيد/ مدرس	2	6	7	15
	المجموع	16	24	25	65
الطلبة بكليات المجتمع	الطلاب	100	150	204	454
	الطالبات	75	54	-	129
	المجموع	175	204	204	583
مسؤولو التوظيف في القطاع الخاص	شركات	199	43	50	292
	مؤسسات	3335	1714	2758	7807
	المجموع	3534	1757	2808	8099

المصدر: تقارير كليات المجتمع بجامعة الجوف، والغرفة التجارية بمنطقة الجوف، 1431/ 1432هـ.

وقد قام الباحثان بتطبيق أسلوب الحصر الشامل لأعضاء هيئة التدريس وطلبة كليات المجتمع بجامعة الجوف، وتطبيق أسلوب العشوائية الحصصية على مسؤولي التوظيف في مؤسسات القطاع الخاص في منطقة الجوف بنسبة (5 %)، والجدول رقم (2) يوضح حجم أفراد الدراسة من الفئات الثلاث.

جدول (2): أسلوب جمع البيانات من أفراد الدراسة للفئات الثلاث

طريقة جمع البيانات	الفئة	بيان	سكاكا	طبرجل	القريات	المجموع
المسح الشامل	أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في كليات المجتمع	أستاذ	-	-	-	-
		أستاذ مشارك	1	1	-	2
		أستاذ مساعد	3	8	9	20
		محاضر	10	9	9	28
		معيد/ مدرس	2	6	7	15
		المجموع	16	24	25	65
المسح الشامل	الطلبة في كليات المجتمع	الطلاب	100	150	204	454
		الطالبات	75	54	-	129
		المجموع	175	204	204	583
العينة 5 %	مسؤولو التوظيف في القطاع الخاص	شركات	4	8	3	15
		مؤسسات	181	71	138	390
		المجموع	185	79	141	405
مجموع الاستبانات الموزعة						1053

وعليه فقد قام الباحثان بتوزيع (1053) استبانة، منها (65) استبانة وجهت لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، و(405) استبانة وزعت على مسؤولي التوظيف، و(583) استبانة وزعت على الطلبة، والجدول رقم (3) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمعادة والصحيحة.

جدول (3): عدد الاستبانات الموزعة والمعادة والصحيحة لأفراد الدراسة

الفئة	بيان	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المعادة	عدد الاستبانات الصحيحة
أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم	أستاذ	-	-	-
	أستاذ مشارك	2	2	2
	أستاذ مساعد	20	20	19
	محاضر	28	24	23
	معيد/ مدرس	15	13	11
	المجموع	65	59	55
الطلبة	الطلاب	454	273	150
	الطالبات	129	107	88
	المجموع	583	380	238
مسؤولو التوظيف في القطاع الخاص	شركات	15	8	5
	مؤسسات	390	171	128
	المجموع	405	179	133
إجمالي الاستبانات الموزعة		1053	618	426

يلاحظ من الجدول رقم (3) أنه تم استعادة (618) استبانة، وتم قبول (426) استبانة مكتملة صالحة للتحليل، منها (55) استبانة لأعضاء هيئة التدريس و(133) لمسؤولي التوظيف في القطاع الخاص و(238) للطلبة.

أدوات جمع البيانات

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والاطلاع على عدد من الأدوات المستخدمة فيها قام الباحثان بتصميم ثلاث استبانات لجمع البيانات الميدانية من أفراد الدراسة المتمثلة في: (مسؤولي التوظيف بمؤسسات القطاع الخاص، وأعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بجامعة الجوف، وطلبة كليات المجتمع بجامعة الجوف) كما يوضحها الجدول رقم (4).

جدول (4): يوضح عدد الفقرات الخاصة بكل محور من محاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد فقراته
الأول	واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.	10
الثاني	واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر الطلبة.	8
الثالث	دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التوظيف.	8

وتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري للأداة بعرضها على (10) من المحكمين في مجالات الإدارة والبحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة حائل وجامعة الجوف، للتأكد من ملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، وبيان مدى شمولها وصحة فقراتها، ودقة ألفاظها، وتحقيقها لأهدافها التي صممت من أجلها، وقد تم الأخذ ببعض التعديلات على الأداة وفقا للملاحظات الواردة من بعض المحكمين.

ولقياس مدى ثبات أدوات الدراسة فقد استخدم الباحثان معادلة كرونباخ ألفا؛ حيث طبقت على عينة استطلاعية قوامها (50) مفردة من فئات الدراسة الثلاث، ويوضح الجدول رقم (5) معامل ألفا لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (5): قيم معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	قيمة معامل الثبات
الأول	واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.	0.7822
الثاني	واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر الطلبة.	0.89002
الثالث	دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التوظيف.	0.9724

اتضح من الجدول رقم (5) أن معامل الثبات لاستبانة مسؤولي التوظيف بشركات ومؤسسات القطاع الخاص هو (0.9724)، وأن معامل الثبات الكلي لاستبانة أعضاء هيئة التدريس (0.7467)، ولاستبانة الطلبة (0.89002) وجميعها تعد معدلات عالية، مما يعني ثبات الأداة لقياس ما وضعت لأجله وإمكانية تطبيقها بثقة.

أساليب التحليل الإحصائي

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائيا ولترتيب البيانات حسب درجة التأييد لها من قبل أفراد العينة، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى بطرح أصغر قيمة من أكبر قيمة ليكون المدى (5–1=4) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الفئة الصحيح أي (4/ 5=0.80)، بعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة (العساف، 1425هـ، 92)، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلي: (من 1 إلى 1.8 غير موافق بشدة، من 1.81 إلى 2.6 غير موافق، من 2.61 إلى 3.4 لا أعلم، من 3.41 إلى 4.2 موافق، من 4.21 إلى 5 موافق بشدة).

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة تم استخدام أساليب النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري؛ لوصف وتحليل البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تحليل البيانات الشخصية لأفراد الدراسة

يبين الجدول رقم (6) النسب والتكرارات للبيانات العامة والشخصية لمسؤولي القطاع الخاص وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

جدول (6): البيانات العامة والشخصية لأفراد الدراسة

م	الفئة	المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
1	مسؤولو القطاع الخاص	التوزيع حسب الموقع الجغرافي	سكاكا	83	63
			القريات	38	28
			طبرجل	12	9
			الإجمالي	133	100
		التوزيع حسب طبيعة النشاط	التجارة	91	68
			الخدمات	36	27
			الصناعة	6	5
			الإجمالي	133	100

تابع جدول رقم (6):

م	الفئة	المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
2	أعضاء هيئة التدريس	التوزيع حسب الكلية	سكاكا	20	37
			القريات	20	37
			طبرجل	15	26
			الإجمالي	55	100
		التوزيع حسب الرتبة العلمية	أستاذ	-	-
			أستاذ مشارك	3	5
			أستاذ مساعد	23	42
			محاضر	20	37
			معيد ومدرس	9	16
			الإجمالي	55	100
		التوزيع حسب سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	12	21
			من 5 لأقل من 10 سنوات	41	74
			10 سنوات فأكثر	2	5
			الإجمالي	55	100
3	الطلبة	التوزيع حسب الكلية	القريات	83	35
			طبرجل	83	35
			سكاكا	72	30
			الإجمالي	238	100
		التوزيع حسب نوع البرنامج	الانتقالي	217	91
			التأهيلي	21	9
			الإجمالي	238	100

أوضحت بيانات الجدول رقم (6) الآتي:

1. أن مسؤولي القطاع الخاص يتركزون جغرافيا في مدينة سكاكا بنسبة (63 %) بينما يمثلون (9 %) في طبرجل، كما يمثل المنتمون لقطاع التجارة (68 %) من إجمالي مسؤولي القطاع الخاص، أما في قطاع الصناعة فمثلوا نسبة (6 %)، ويفسر الباحثان تركزهم الجغرافي في مدينة سكاكا لكونها العاصمة الإدارية لمنطقة الجوف؛ إذ تتوفر فيها الخدمات كافة، كما يفسران ضآلة نسبة ممثلي قطاع الصناعة لكونه من القطاعات الفتية في المنطقة.
2. أن أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في كليات المجتمع يتوزعون وفقا لموقع الكلية بنسبة (37 %) لكل من كليتي القريات وطبرجل، بينما يمثلون نسبة (26 %) بمدينة سكاكا من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع، كما يمثل أعضاء هيئة التدريس في مرتبة أستاذ مساعد ووظيفة محاضر (79 %) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس، أما من هم في رتبة أستاذ مشارك فيمثلون (5 %)، كما يمثل من بلغت سنوات خدمتهم أقل من 10سنوات (95 %) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس.

ويفسر الباحثان ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس في مرتبة أستاذ مساعد ووظيفة محاضر، وانخفاض نسبة مرتبة أستاذ مشارك، وعدم وجود مرتبة أستاذ، لكون هذه الكليات

تقدم برامج للدبلوم فلا تستدعي التعاقد مع أصحاب المراتب العليا إضافة لصعوبة التعاقد معهم لبحثهم عن كليات تمثل تخصصاتهم العلمية الدقيقة، أما ارتفاع نسبة من تقل سنوات خدمتهم عن 10 سنوات، فيعود لنظام التعاقد في أغلب الجامعات الذي يفضل ضخ دماء جديدة بحيث لا تزيد سنوات الخدمة عن هذا الحد.

3. أن طلبة كليات المجتمع ممن يدرسون في البرنامج الانتقالي يمثلون نسبة (91 %) من إجمالي طلاب كليات المجتمع بجامعة الجوف، ويفسر الباحثان ذلك في تفضيل الطلبة للدراسة في البرامج الانتقالية لإتاحتها فرص إكمال الدراسة لمرحلة البكالوريوس.

تفسير نتائج الدراسة الميدانية

تناول هذا الجزء من البحث عرضًا لنتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها من خلال تعرف آراء (استجابات) أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، ومسؤولي القطاع الخاص) نحو واقع كليات المجتمع في جامعة الجوف، ودورها في تلبية احتياجات سوق العمل، وفقا لما يلي:

إجابة السؤال الأول

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخدام التكرارات والنسب المئوية واختبار التطابق لاستجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف، حيث جاءت استجاباتهم على النحو التالي:

[أ] واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

يوضح الجدول رقم (7) استجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حول واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف.

جدول (7): استجابات أعضاء هيئة التدريس حول واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف (ن= 55)

العبارة	بيان	موافق بشدة	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	اختبار التطابق		الترتيب
								كا^2	الدلالة	
1. تتمتع كليات المجتمع برؤية ورسالة وأهداف واضحة.	ك	9	12	19	8	7	4.01	188.65	0.001	4
	%	15.5	21.6	35.9	14.6	12.4				
2. تطبق كليات المجتمع نظم ومعايير الجودة الشاملة.	ك	6	10	16	12	11	3.69	193.44	0.001	7
	%	11.3	18.1	28.6	21.4	20.6				
3. توفر كليات المجتمع مقررات متنوعة ومتطورة.	ك	9	11	12	12	11	3.82	157.51	0.001	.63
	%	15.2	20.9	21.8	22.1	20				
4. تحرص كليات المجتمع على توظيف أعضاء هيئة تدريس أكفاء.	ك	8	14	14	10	9	3.91	174.3	0.001	.4.55
	%	13.8	25.1	25.7	19.7	15.7				
5. تمتلك كليات المجتمع معامل وتجهيزات متطورة.	ك	13	16	15	10	1	4.21	136.08	0.001	6.1
	%	23.7	29.8	27.2	16.7	2.6				
6. تستخدم كليات المجتمع تقنيات اتصال حديثة.	ك	13	14	11	10	7	4.18	152.2	0.001	2
	%	21.8	25.4	20.4	19	13.4				
7. تقدم كليات المجتمع برامج وأنشطة طلابية متنوعة.	ك	10	11	14	12	8	4.09	143.409	0.001	3
	%	17.6	19.7	25.6	22.8	14.3				
8. تضع كليات المجتمع خططًا تطويرية متكاملة.	ك	13	12	21	6	3	3.48	135.7	0.001	10
	%	23.5	22.5	37.6	11.7	4.7				

تابع جدول رقم (7):

العبارة	بيان	موافق بشدة	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	اختبار التطابق كا^2	اختبار التطابق الدلالة	الترتيب
9. تحرص كليات المجتمع على توطيد العلاقة بمؤسسات المجتمع المحلي.	ك	9	11	15	9	11	3.60	138.24	0.001	8
	%	16.7	20.4	27	16.2	19.7				
10. تستحدث كليات المجتمع التخصصات العلمية التي يتطلبها سوق العمل.	ك	7	8	14	15	11	3.57	149.13	0.001	9
	%	12.7	14.6	25.7	26.3	20.7				
المتوسط العام							3.86			

أوضحت بيانات الجدول رقم (7) ما يلي:

1. أن هناك (5) عبارات حول واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قد ارتفعت متوسطاتها الحسابية عن المتوسط الحسابي للمحور وهو (3.86)؛ مما يشير إلى الموافقة عليها من قبل أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، وهذه العبارات كالتالي: امتلاك كليات المجتمع معامل وتجهيزات متطورة بمتوسط حسابي (4.21)، واستخدام كليات المجتمع تقنيات اتصال حديثة بمتوسط حسابي (4.18)، وتقديم كليات المجتمع برامج وأنشطة طلابية متنوعة بمتوسط حسابي (4.09)، وتمتع كليات المجتمع برؤية ورسالة وأهداف واضحة بمتوسط حسابي (4.01)، وحرص كليات المجتمع على توظيف أعضاء هيئة تدريس أكفاء بمتوسط حسابي (3.91)، وعليه يرى الباحثان أن ذلك يعكس صورة واضحة للواقع التنظيمي والإمكانات البشرية والمادية لكليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس باعتبارها حصلت على أعلى متوسط حسابي.
2. انخفض المتوسط الحسابي لباقي العبارات عن المتوسط الحسابي للمحور، وكانت تلك العبارات كالتالي: توفر كليات المجتمع مقررات متنوعة ومتطورة بمتوسط حسابي (3.82)، وتطبيق كليات المجتمع نظم ومعايير الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3.69)، وحرص كليات المجتمع على توطيد العلاقة بمؤسسات المجتمع المحلي بمتوسط حسابي (3.60)، واستحداث كليات المجتمع التخصصات العلمية التي يتطلبها سوق العمل بمتوسط حسابي (3.57)، وتضع كليات المجتمع خططا تطويرية متكاملة بمتوسط حسابي (3.48)، ومن ثم فإن هذه العبارات تمثل جوانب القصور في واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ لأنها حصلت على متوسط حسابي أقل من متوسط المحور.

ويأتي المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس عن هذا المحور معبرًا عن الموافقة بدرجة عالية على العبارات الواردة به بمتوسط حسابي مقداره (3.86)، كما تبين أن جميع قيم (كا^2) دالة إحصائيا عند مستوى 0.01.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة المالكي وعجور (2010م) من حيث ضرورة تحديد المهارات المستهدفة في ضوء المعايير الأكاديمية التي يرتكز عليها البرنامج التعليمي وتضمينها في المقررات عند تصميمها، ودراسة الرشود (1431هـ) التي حددت الشروط المعيارية العامة للوضع الأمثل للبرنامج التأهيلي في ستة محاور كالتالي: الرسالة والأهداف، والقبول والإرشاد الأكاديمي، والخطة الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، ومصادر التعلم، والتقويم، ودراسة الزعبي (2011م) التي أبرزت نتائجها الحاجة لمراجعة وتطوير وتحديث المناهج وطرق التدريس، واستخدام أنماط تعليمية تحقق الهدف في تلبية احتياجات سوق العمل، ودراسة Bahar and Selin (2010) من حيث تأثير سوق العمل في تحديد مستوى المعارف والمهارات المطلوبة لخريجي كليات المجتمع، ودراسة عبدالحميد (2009م) التي أكدت أن تطوير البرامج الدراسية وتنمية مهارات الخريج معرفيًّا ينعكس على خبرته العملية المؤهلة لسوق العمل، ودراسة الشمري

(1427هـ) التي ترى تأسيس قنوات للتواصل المستمر بين مسؤولي البرامج بكليات المجتمع وسوق العمل، بينما اختلفت الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة الرواف (2008م) التي أشارت إلى قصور كليات المجتمع للبنات في تحقيق حاجة سوق العمل من المهن التي يحتاجها.

[ب] واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف من وجهة نظر الطلبة

يوضح الجدول رقم (8) استجابات أفراد الدراسة من الطلبة حول واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف.

جدول (8): استجابات الطلبة حول واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف (ن= 238)

العبارة	بيان	موافق بشدة	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	اختبار التطابق		الترتيب
								كا^2	الدلالة	
1. تحقق برامج كليات المجتمع طموحي نحو التوظيف.	ك	23	45	95	41	34	3.41	148.81	0.001	8
	%	9.6	19.0	40.1	17.1	14.1				
2. تتيح كليات المجتمع لي الفرصة للتخرج مبكرا والتوظيف.	ك	48	50	63	43	35	3.60	154.38	0.001	4
	%	20	21.1	26.3	18.1	14.5				
3. تقدم كليات المجتمع مقررات متنوعة ومتطورة.	ك	32	40	65	55	46	3.51	152.48	0.001	6
	%	13.4	16.7	27.5	23.2	19.2				
4. تحرص كليات المجتمع على إتاحة الفرصة لي لاستكمال الدراسة الجامعية.	ك	16	40	73	59	50	3.46	157.42	0.001	7
	%	6.8	16.9	30.5	24.9	20.9				
5. أمارس العديد من الأنشطة في كليات المجتمع.	ك	49	45	84	39	22	3.71	142.45	0.001	2
	%	20.4	19	35.2	16.2	9.2				
6. أحظى بإرشاد أكاديمي ومساندة إيجابية في كليات المجتمع.	ك	39	37	80	51	31	3.62	162.72	0.001	3
	%	16.4	15.5	33.8	21.4	12.9				
7. تهتم عمادة كليات المجتمع بمقترحاتي واحتياجاتي.	ك	38	52	70	45	32	3.55	155.22	0.001	5
	%	16	21.8	29.6	19	13.6				
8. توفر كلية المجتمع المعامل والمختبرات التي تساعدنا على اكتساب المهارات العلمية.	ك	48	46	83	34	26	3.81	171.45	0.001	1
	%	20.2	19.5	35	14.3	11				
المتوسط العام							3.58			

أوضحت بيانات الجدول رقم (8) ما يلي:

1. أن هناك (4) عبارات حول رؤية طلبة كليات المجتمع في جامعة الجوف نحو واقع كلياتهم قد ارتفعت متوسطاتها الحسابية عن المتوسط الحسابي للمحور وهو (3.58)؛ مما يشير إلى الموافقة المتوسطة عليها من قبلهم، وهذه العبارات كالتالي: توفر كلية المجتمع المعامل والمختبرات التي تساعد الطلبة على اكتساب المهارات العلمية بمتوسط حسابي (3.81)، وممارسة الطلبة للعديد من الأنشطة في كليات المجتمع بمتوسط حسابي (3.71)، وحصول الطلبة على إرشاد أكاديمي ومساندة إيجابية في كليات المجتمع بمتوسط حسابي (3.62)، وإتاحة الفرصة للطلبة للتخرج مبكرا والتوظيف بمتوسط حسابي (3.60)، وتمثل هذه العبارات الواقع الإيجابي لكليات المجتمع من وجهة نظر الطلبة؛ لأنها حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة.
2. انخفض المتوسط الحسابي لباقي العبارات عن المتوسط الحسابي للمحور، وكانت تلك العبارات كالتالي: اهتمام عمادة كليات المجتمع بمقترحات واحتياجات الطلبة بمتوسط حسابي

(3.55)، وتقديم كليات المجتمع مقررات متنوعة ومتطورة بمتوسط حسابي (3.51)، وإتاحتها الفرصة للطلبة لاستكمال الدراسة الجامعية بمتوسط حسابي (3.46)، وتحقيقها لطموح الطلبة نحو التوظيف بمتوسط حسابي (3.41)، وتمثل هذه العبارات الواقع السلبي لكليات المجتمع من وجهة نظر الطلبة؛ لأنها حصلت على متوسطات حسابية منخفضة.

ويأتي المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة عن هذا المحور معبرًا عن الموافقة الضعيفة على العبارات الواردة فيه، بمتوسط حسابي مقداره (3.38)، كما تبين أن جميع قيم (كا٢) دالة إحصائيا عند مستوى 0.01.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت له دراسة Guivarch and Crassus (2011) التي أكدت ضرورة تحسين مستوى مهارات خريجي كليات المجتمع، والوقوف على وصف الوظائف التي يحتاجها سوق العمل، وتهيئة البيئة التعليمية المناسبة لتأهيلهم، ودراسة الظالمي وآخرون (2010م) التي ترى أن كليات المجتمع هي إحدى مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج متنوعة ومختلفة تؤهل الطالب للانخراط في سوق العمل بعد استيفائه متطلبات البرنامج التأهيلي، كما تتيح برامج تمنح الفرصة للطالب لاستكمال الدراسة الجامعية من خلال المسار الانتقالي، ومع دراسة باعلوي (2004م) حول ضرورة تقييم مستوى الخريج من الناحيتين العلمية والعملية، بحيث يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

إجابة السؤال الثاني

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تم استخدام التكرارات والنسب المئوية واختبار التطابق لاستجابات أفراد الدراسة من مسؤولي التوظيف بمؤسسات القطاع الخاص حول دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في سد احتياجات سوق العمل، كما يوضحها الجدول رقم (9).

جدول (9) : استجابات مسؤولي التوظيف بمؤسسات القطاع الخاص حول دور كليات المجتمع بجامعة الجوف (ن= 133)

العبارة	بيان	موافق بشدة	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	اختبار التطابق		الترتيب
								كا2	الدلالة	
1. لا تتوافق التخصصات الحالية مع متطلبات سوق العمل.	ك	26	37	40	20	10	3.83	158.7	0.001	2
	%	19.5	27.7	30.3	15	7.5				
2. لا تتابع كليات المجتمع مستوى خريجيها.	ك	20	35	32	24	22	3.76	192.58	0.001	3
	%	14.8	26.5	24.2	18.3	16.2				
3. تحرص كليات المجتمع على توطيد علاقاتها بمؤسسات المجتمع المحلي.	ك	21	29	38	28	18	3.72	163.05	0.001	4
	%	15.5	21.6	28.2	21.4	13.4				
4. تلبي كليات المجتمع احتياجات سوق العمل من الوظائف التخصصية.	ك	7	16	56	41	13	3.69	193.8	0.001	5
	%	5.6	12	42	30.8	9.6				
5. تستحدث كليات المجتمع التخصصات العلمية وفقا لحاجات سوق العمل المتجدد.	ك	14	32	43	23	21	3.67	217.64	0.001	6
	%	10.8	23.7	32.4	17.1	16				
6. توجد فجوة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.	ك	28	27	39	27	12	3.86	181.51	0.001	1
	%	21.4	20.2	29.1	20.4	8.9				
7. تطبق كليات المجتمع برامج الجودة على خريجيها.	ك	25	29	38	27	14	3.60	198.14	0.001	7
	%	19	21.8	28.2	20.2	10.8				
8. تهتم كليات المجتمع بمعرفة مستوى رضا مؤسسات القطاع الخاص عن مخرجاتها بشكل دوري.	ك	17	20	44	28	23	3.55	207.08	0.001	8
	%	12.9	14.8	33.3	21.4	17.6				
المتوسط العام							3.71			

أوضحت بيانات الجدول رقم (9) الآتي:

1. أن هناك (4) عبارات حول دور كليات المجتمع في جامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل قد ارتفعت متوسطاتها الحسابية عن المتوسط الحسابي للمحور وهو (3.71)، مما يشير إلى الموافقة عليها من قبل مسؤولي التوظيف في القطاع الخاص، وتمثلت مضامينها في وجود فجوة بين مخرجات كليات المجتمع في جامعة الجوف ومتطلبات سوق العمل بمتوسط حسابي (3.86)، وعدم توافق التخصصات الحالية بكليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل بمتوسط حسابي (3.83)، وعدم متابعة كليات المجتمع مستوى خريجيها بمتوسط حسابي (3.76)، وتحرص كليات المجتمع على توطيد علاقاتها بمؤسسات المجتمع المحلي بمتوسط حسابي (3.72).
2. انخفض المتوسط الحسابي لباقي العبارات عن المتوسط الحسابي للمحور، مما يعني أن كليات المجتمع لم تحقق هذه الأدوار، وتمثلت في عدم تلبيتها لاحتياجات سوق العمل من الوظائف التخصصية بمتوسط حسابي (3.69)، وعدم استحداثها للتخصصات العلمية وفقا لحاجات سوق العمل المتجدد بمتوسط حسابي (3.67)، وعدم تطبيقها لبرامج الجودة على خريجيها بمتوسط حسابي (3.60)، وعدم اهتمامها بمعرفة مستوى رضا مؤسسات القطاع الخاص عن مخرجاتها بشكل دوري بمتوسط حسابي (3.55)، وتوضح هذه العبارات الجوانب التي أخفقت فيها كليات المجتمع في جامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التوظيف بمؤسسات القطاع الخاص.

ويأتي المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة عن هذا المحور معبرًا عن الموافقة بدرجة متوسطة على العبارات الواردة فيه، بمتوسط حسابي مقداره (3.71)، كما تبين أن جميع قيم (كا^2) دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة King- Bailey (2009) حول دور كليات المجتمع في تزويد طلابها بالمهارات التكنولوجية اللازمة في بيئة العمل، وأهمية المهارات المختلفة كمهارات الاتصال الفعالة والأخلاقية، كما تتفق مع دراسة Silvia and Iqbal (2011) حول اعتماد كليات المجتمع لبرامج ليست على صلة قوية بواقع سوق العمل، وعدم الالتزام بمعايير الجودة في تحقيق مهارات خريجيها، ودراسة الرشود (1431هـ) التي أكدت أن واقع الكليات يشير إلى أنه يصب باتجاه التثقيف النظري ويبتعد عن الممارسة والتدريب، ودراسة الزعبي (2011م) التي أبرزت وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل تمثلت في توجه الطلاب نحو تخصصات العلوم الإنسانية على حساب تخصصات العلوم البحتة والتقنية، ودراسة العوهلي وعبد القادر (2010م) من حيث ضعف مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ودراسة المقداد (2010م) التي أبرزت ضعف المؤسسات التعليمية بالأردن في تحقيق مخرجات ذات جودة مقبولة بسبب ضعف علاقتها بسوق العمل، ودراسة الزيادات (2007م) التي أظهرت عدم التوافق الراهن بين مخرجات النظام التعليمي والمهارات المطلوبة في سوق العمل، ودراسة Bankston and Carl (2011) التي أكدت أن زيادة الدعم المالي من منظمات المجتمع تؤدي مباشرة لتحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي – ومنها كليات المجتمع– مما يؤدي لسرعة استيعابها من قبل مؤسسات العمل، ومن ثم زيادة معدلات التوظيف.

أهم نتائج الدراسة

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

1. رأى أعضاء هيئة التدريس أن كليات المجتمع تمتلك معامل وتجهيزات متطورة، وتستخدم تقنيات اتصال حديثة، وتقدم برامج وأنشطة طلابية متنوعة، كما تتمتع برؤية ورسالة وأهداف واضحة، وهي العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، وعليه فهي تمثل الجوانب الإيجابية في واقع الكليات.
2. رأى أعضاء هيئة التدريس أن كليات المجتمع يجب أن توفر مقررات متنوعة ومتطورة، وتطبق نظم ومعايير الجودة الشاملة، وتحرص على توطيد العلاقة بمؤسسات المجتمع المحلي، وتستحدث التخصصات العلمية التي يتطلبها سوق العمل، وتضع خططًا تطويرية متكاملة، وهي العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل، وعليه فهي تمثل جوانب القصور في واقع الكليات.

3. رأى الطلبة أن كليات المجتمع توفر المعامل والمختبرات التي تساعدهم على اكتساب المهارات العلمية بكليات المجتمع، وتتيح لهم العديد من الأنشطة، وأنهم يحصلون على إرشاد أكاديمي ومساندة إيجابية، وتتاح لهم الفرصة للتخرج مبكرًا والتوظيف، وهي العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، وعليه فهي تمثل الجوانب الإيجابية في واقع الكليات.
4. كما رأى الطلبة ضرورة اهتمام كليات المجتمع بمقترحات الطلبة واحتياجاتهم، وضرورة تقديم مقررات متنوعة ومتطورة، وإتاحة الفرصة لهم لاستكمال الدراسة الجامعية، وتحقيق طموحهم نحو التوظيف، وهي العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل، وعليه فهي تمثل جوانب القصور في واقع الكليات. ويرى الباحثان أن ما ورد في النتائج أعلاه يعكس صورة واضحة عن واقع كليات المجتمع وإمكاناتها البشرية والمادية.
5. تمثل دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التوظيف في القطاع الخاص من خلال الإسهام في سد الفجوة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل، ومتابعة مستوى خريجيها، والعمل على توافق تخصصاتها الحالية مع متطلبات سوق العمل، وحرصها على توطيد علاقاتها بمؤسسات المجتمع المحلي، وهي العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، وعليه فهي تمثل الجوانب الإيجابية في دور الكليات.
6. رأى مسؤولو التوظيف في القطاع الخاص أن كليات المجتمع لم تلبِّ احتياجات سوق العمل من الوظائف التخصصية، ولم تستحدث تخصصات علمية وفقا لحاجات سوق العمل المتجدد، ولا تطبق برامج الجودة على خريجيها، كما أنها لا تهتم بمعرفة مستوى رضا مؤسسات القطاع الخاص عن مخرجاتها بشكل دوري، وهي العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل، وعليه فهي تمثل جوانب القصور في دور الكليات، وعليه يرى الباحثان أن تفعيل ذلك الدور يسهم في تحقيقها لوظيفة الجامعة في خدمة مجتمعها المحلي ممثلاً بسوق العمل.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، والأهداف التي سعت لتحقيقها، يوصي الباحثان بما يلي:

1. تفعيل كليات المجتمع في جامعة الجوف لدورها في تلبية احتياجات سوق العمل وتعرف احتياجاته ومتطلباته.

آليات تنفيذ التوصية

- ربط أهداف كليات المجتمع وسياساتها التعليمية بخطط التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل.
- تشكيل مجالس استشارية لكليات المجتمع يتم فيها تمثيل مسؤولي القطاع الخاص بجميع مجالاته؛ ليتاح لهم عرض أفكارهم ومتطلباتهم.
- مراجعة الخطط الدراسية وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
- الحرص على توطيد العلاقات بمؤسسات المجتمع المحلي.

2. اتخاذ خطوات فعلية وجادة لتحديد وتوصيف الفجوة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجاتها ومتطلبات سوق العمل لتتوافق مع تلك الاحتياجات.

آليات تنفيذ التوصية

- إشراك قطاعات سوق العمل في رسم الخطط ووضع البرامج لكليات المجتمع بما يحقق التوافق بينهما.
- تعرف المعايير المهنية المختلفة التي يحددها سوق العمل ويتطلبها.
- وضع التطبيقات التي تحقق تلك المعايير ضمن مقررات الكليات وبرامجها الدراسية.
- السعي لتحسين مستوى جودة مخرجات الكليات من خلال جميع الطرق التربوية والأكاديمية، وتطوير أساليب التدريس، والاهتمام بالإرشاد الأكاديمي.
- تبني نظام للتقييم المستمر للطلبة لتحسين مستوياتهم.
- تنمية المهارات المعرفية والتقنية لطلاب كليات المجتمع بما ينعكس على تأهيلهم لسوق العمل.

3. استقطاب أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات العلمية والأكاديمية المتميزة، وتدريب الكوادر الحالية ودعم قدراتها التدريسية.

آليات تنفيذ التوصية

- استقطاب أعضاء هيئة تدريس من ذوي التخصصات الدقيقة في المقررات والبرامج الأكاديمية التي تقدمها كليات المجتمع.
- توظيف أعضاء هيئة تدريس من ذوي الخبرات العملية في تدريس البرامج التأهيلية التي تركز على دعم المهارات العملية.
- وضع برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس تبرز الاتجاهات الحديثة في سوق العمل.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على طرائق تقييم مستويات الطلبة من الناحيتين العلمية والعملية.
- غرس الجدية والمهارات الشخصية لدى الطلبة.

المراجع

إبراهيم، سهام محمد. 2010م. تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات السعودية وعلاقته بتوفير مخرجات ملائمة لسوق العمل السعودي. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر، العدد (67)، ص ص 305 – 343.

أبو كليلة، هادية. 2007م. نحو مدخل متكامل في تخطيط التعليم لتحقيق متطلبات سوق العمل من خريجي التعليم الجامعي. المجلة العلمية لكلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، مصر، العدد 51.

أحمد، ابتسام محمد.2011م. دور كليات تنمية المجتمع في تنمية وتطوير العلاقة بين التربية والمجتمع في السودان: دراسة حالة كلية تنمية المجتمع جامعة النيلين. المؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية: «التربية والمجتمع الحاضر والمستقبل»، جامعة جرش، الأردن، ص ص 233–249.

أحمد، دينا علي، والعويلي، إبراهيم السيد، والمهدي، مجدي صلاح. 2011م. متطلبات تفعيل العلاقة بين التعليم الجامعي المصري والتحول في سوق العمل. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، ع 77، ج 1، ص ص 276–322.

باعلوي، عبد الخالق .2004م. مواصفات الخريج الجامعي اليمني لمواجهة التحديات في سوق العمل. «الملتقى العربي حول المواصفات العالمية للجامعات»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة: 22–24 سبتمبر، عدن، اليمن، ص ص 137–157.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية «نحو إقامة مجتمع المعرفة». 2003م. بدون رقم الطبعة، المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية.

البقعاوي، عادل. 1425هـ. دور الخطط التعليمية والتدريبية الموجهة نحو السعودة: دراسة تطبيقية على اللجان والمؤسسات والهيئات والمراكز المعنية بالسعودية. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

التركستاني، حبيب الله محمد. 1422هـ. دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي. المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين وإنجازاته: المحور التربوي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 117–129.

الجرف، ريما. 1433هـ. عرض لكتاب الجامعة المتجددة: تغيير الحمض النووي للتعليم العالي من الداخل إلى الخارج. المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي، العدد (7)، ص ص 153–159.

حنفي، محمد ماهر، والقصبي، راشد صبري، والسعيد، عصام سيد.2010م. دور كليات المجتمع الأمريكية في تلبية متطلبات سوق العمل وكيفية الاستفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية ببور سعيد، مصر، المجلد 4، العدد 7، ص ص 208–247.

الرشود، عبد الله بن محمد.1431هـ. دور كليات المجتمع في الحد من مشكلة البطالة الهيكلية في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

الرواف، هيا بنت سعد. 2008 .مدى تحقيق كليات المجتمع للبنات في منطقة الرياض لحاجة سوق العمل. مجلة كلية التربية بالزقازيق، مصر، العدد (61)، ص ص 21–82.

زاهر، ضياء الدين. 2005م. العلاقة بين الجامعة وسوق العمل: منظور إستراتيجي. مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مصر، مج 11، ع 37، ص ص 331–383.

الزعبي، أحمد بن فايز. 2011م. جودة مخرجات الجامعات السعودية واحتياجات سوق العمل. مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (70)، يناير، الجزء الثاني، ص ص 251–272.

الزيادات، ممدوح. 2007م. تطور الخطط والمساقات الدراسية لقسم التسويق وعلاقتها بسوق العمل دراسة حالة كلية العلوم الإدارية والمالية. المؤتمر العربي الأول «الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية»، الفترة 9-13 ديسمبر، الرباط، المغرب، ص ص 514-530.

الساكت، مازن. 2007م. واقع عملية العرض والطلب على حملة الشهادات الجامعية والدبلوم المتوسط في الخدمة المدنية. مؤتمر تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي والمتوسط ومتطلبات سوق العمل المحلي، ديوان الخدمة المدنية، عمان، الأردن.

السلطان، خالد بن صالح. 1422هـ. التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين وإنجازاته: المحور التربوي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 51-72.

السلطان، فهد بن سلطان. 2008م. المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد 14، العدد 2، ص ص 239-266.

سليمان، حنفي محمود. 2010م. السلوك الإداري وتطوير المنظمات. بدون رقم الطبعة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.

الشمري، سعود بن نايف. 1427هـ. تصور مقترح لتطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الظالمي، محسن، والإمارة، أحمد، والأسدي، أفنان. 2010م. قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط. الملتقى العربي الأول «مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية: الإستراتيجيات – السياسات – الآليات»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة: 26 – 28 أكتوبر، المنامة، مملكة البحرين، ص ص 211 - 243.

عبدالحميد، إيمان. 2009م. تطوير البرامج الدراسية في ضوء أنظمة الجودة التعليمية لإمداد سوق العمل بمخرجات تعليمية قادرة على مواجهة التحديات العالمية. مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي الدولي في مصر والوطن العربي الواقع والمأمول، الفترة: 8-9 أبريل، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 692- 705.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبدالرحمن، وعبدالحق، كايد. 2012م. البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. الطبعة (16)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العتيبي، منير بن مطني. 2010م. مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي دراسة تحليلية. المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (24)، العدد (94)، ص ص 251-288.

عربيات، بشير، ومزاهرة، أيمن. 2006م. درجة ممارسة عمداء كليات المجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية لدورهم في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة الثقافة والتنمية، تصدر عن جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر، العدد 18، ص ص 154-183.

العساف، صالح .1425هـ. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. بدون رقم الطبعة، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عمار، إيمان حمدي. 2009م. دور كلية التربية النوعية جامعة المنوفية في خدمة المجتمع المحلي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مصر، العدد 20، ص ص 40-111.

العوهلي، محمد بن عبد العزيز، وعبد القادر، عبدالله. 2010م. التعليم العالي والجامعات السعودية: التحديات وبرامج التطوير. المؤتمر العربي الثالث «الجامعات العربية: التحديات والآفاق»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص ص 323-338.

عيسان، صالحة عبد الله. 2006م. التوافق بين متطلبات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان. ورقة مقدمة للورشة الإقليمية «حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية»، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الفترة: 17 – 18 ديسمبر، مسقط، سلطنة عمان.

الفحام، عباس. 1430هـ. مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية. الملتقى العربي الأول «مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية: الإستراتيجيات – السياسات – الآليات»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة: 26 – 28 أكتوبر، المنامة، مملكة البحرين.

القحطاني، سالم بن سعيد. 1422هـ. مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل: دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض. مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، السنة (38)، العدد (3)، ص ص 499 – 555.

المالكي، سعيد علي، وعجور، أحمد رضا. 2010م. المعايير الأكاديمية ودورها في الحصول على خريج جامع متميز في سوق العمل. الندوة الثالثة: تطبيق المؤشرات الإقليمية والعالمية للجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعات العالم الإسلامي نحو التميز وسيلة لاغاية، الفترة 20–22 ديسمبر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ص 59–77.

المقداد، محمد. 2010م. السياسة العامة والتنمية في الأردن: دراسة نظرية: التعليم العالي وسوق العمل حالة دراسة. ملتقى «مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية: الإستراتيجيات – السياسات – الآليات»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة، مملكة البحرين، ص ص 149–170.

الوطبان، فهد. 1429هـ. مفهوم كليات المجتمع. التقرير السنوي لكلية المجتمع، جامعة الملك سعود، بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر.

Bahar, S., and Selin, S. 2010. Labor market effects of knowledge spillovers. METU Studies in Development. 37(3): 195-219.

Bankston, S., and Carl, L. 2011.The mass production of credentials: Subsidies and the rise of the higher education industry. The Independent Review. 15(3): 325-349.

Duane, E., and Andrew, M. 2008. Labor market returns to community colleges: Evidence for skills requirements. The Journal of Human Resources. 32(2): 334-353.

Guivarch, C., and Crassus, R. 2011. The costs of climate policies in a second-best world with labor market imperfections. Climate Policy. 11(1): 768-788.

King- Bailey, Shirley Ann. King. B .2009. Student and employer perceptions of work-based learning in rural community colleges in Mississippi. Unpublished Ph. D. Mississippi State University.

Silvia, J., and Iqbal, A. 2011. The empirical evidence of mean diversion in the US labor market 1970- 2009. International Journal of Economics and Finance. 3(1): 44-54.

The Role of Community Colleges at Jouf University in Meeting the Needs of the Labor Market: Reality and Aspirations

Gharbi Marji Al-Shammari[1] and Musa Mohammed Al- Hewety[2]

(1) Department of Education and Psychology, Faculty of Education, Jouf University
(2) Department of Administrative and Humanities Sciences, Community College, Jouf University

ABSTRACT

Connecting university educational outcome with labor market requirements is a major social need that should be fulfilled by different states. The study aims at identifying the reality of the community colleges atJouf University in addition to determining their roles in meeting the needs of the labor market. The work used a descriptive approach by applying the study tool of (a questionnaire survey) to all members of the study of faculty members, students, and a sample of the private sector personnel after testing for validity and stability. Out of (1053) distributed questionnaires, (618) were returned, (426) of them were valid for analysis.

The results of the study reveal that the reality of the community colleges indicates the completion of their organizational and human resources structures. The faculty members confirm that these colleges are provided with developed labs, diverse equipment, and modern techniques of communication in addition to having clear vision, mission, and objectives. They also emphasized the importance of providing these colleges with diverse and up-to date courses. Moreover, they highlight the importance of applying the standards of the Total Quality Management in addition to formulating integrated developmental plans. The students pointed out that the colleges avail labs helping them acquire scientific skills, and provide them with a variety of student activities and academic counselling. Regarding the sample of the private sector personnel perspective on the roles of these colleges in meeting the needs of the labor market, they highlighted the importance of following-up the level of their graduates and matching their current specialization with labor market requirements. In fact, they believe that these colleges did not meet the needs of the labor market of specialized jobs, and did not develop scientific disciplines in accordance with the renewable needs of the labor market. Finally, the study provided a set of recommendations to improve the reality of community colleges including the activation of their role in meeting the needs of the labor market and identify the market's requirements.

Key Words: Human Resources managers, Scientific disciplines.